

بنك الجزائر المركزي يتدخل لتخفيف اختناق السوق النقدية

تحذيرات من تقلص هوامش مواجهة أزمة انهيار أسعار النفط وكورونا



سيولة مفقودة

السحب من المكاتب البريدية للأشخاص المعنويين الحائزين على حسابات بريدية، لكن الوضع بقي مازالاً ولا يحمل بوادر حل للأزمة.

ولا يستبعد أن تطول الأزمة في ظل غياب حلول ناجعة، كما ينتظر أن تتوسع لتشمل مؤسسات مصرفية وشركات التأمين، خاصة في ظل تقلص الودائع من طرف الشركات الناشطة على غرار سوناطراك النفطية وسونلغاز (الكهرباء والغاز)، والخطوط الجوية والنقل العمومي، وهي قطاعات تأثرت بالجائحة الصحية.

تمويل هذه المشاريع وإما تكبد المزيد من الخسائر، وفي كلا الحالتين، سيؤثر ذلك سلباً على رأس مال البنوك.

وشدد "بذات مشكلة السيولة خلال العام 2015 مع دخول صندوق الاستثمار الوطني إلى رأسمال شركة جيزري للاتصالات الخلوية، وبعد ذلك، كانت الأزمة الاقتصادية والقروض الممنوحة لمجموعات كبيرة".

وفي إجراء يستهدف التخفيف من وطأة شح السيولة قرر بريد الجزائر مؤخراً بإبعاث من الحكومة، فرض قيود على سحبات الشركات، كما علق عمليات

إلى حدود 3 في المئة، يشير إلى الافتقار للسيولة النقدية، وأن الحكومة التي تبحث عن حلول فورية، لا تملك مجالاً واسعاً للمناورة في مواجهة هذا الوضع.

وقال "إنه مؤشّر واضح على الافتقار للسيولة المصرفية، وهو ببساطة إعادة السيولة إلى البنوك، التي تعاني إلى حد كبير، وإن الشعور بانعدام السيولة صاراً متفاقماً، ويتعين علينا أن نزعج لهذا الأمر، لأن المشكلة لا تكمن في القرار المتخذ، وإنما تكمن في التمويل".

وأضاف "يتعين على الحكومة أن تقيم الأرصدة المتعثرة، وهو ما يتطلب إما

جمع الموارد بمثابة نقطة ضعف النظام المصرفي الجزائري".

ومن بين حوالي خمسة آلاف مليار دينار من العملة الائتمانية المتداولة، والتي تمثل نحو 32 في المئة من إجمالي المعروض النقدي، فإن ما بين 1500 إلى 2000 مليار دينار تمثل مدخرات الوكلاء المحليين، باستثناء الودائع المصرفية، وقد حدثت زيادة في عمليات السحب النقدي منذ بداية الوباء.

ويرى الخبير المالي فريد بورناني، بأن قرار البنك بالجوء مجدداً إلى خفض معدل الاحتياطي الإلزامي للبنوك

اضطر بنك الجزائر المركزي، للتدخل للمرة الثالثة على التوالي خلال الأشهر الستة الأخيرة، من أجل فك الاختناق على السوق النقدية، بالجوء مجدداً إلى تخفيض سعر الاحتياطي الإلزامي للبنوك والمصارف التجارية في البلاد، بهدف السماح بضع سيولة نقدية تستجيب لحاجيات المستهلكين بعد عدة أسابيع من التخبط.

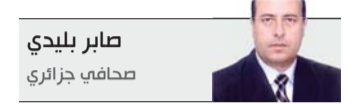
وأضاف "رغم الانخفاضات المسجلة خلال العامين 2015 و2016، إلا أن السيولة المصرفية استقرت بشكل جيد نسبياً، بعد إطلاق عمليات ضخ السيولة في السوق المفتوحة بداية مارس 2017 ثم نمت بقوة في نوفمبر 2017 بعد تنفيذ التمويل غير التقليدي (طبع النقود)".

وأمام تشعب السوق النقدية، قرر البنك زيادة سعر الاحتياطي الإلزامي إلى 8 في المئة في يناير 2018، ثم إلى 10 في المئة في يونيو 2018، وأخيراً إلى 12 في المئة في فبراير 2019، ولأن لوحة الأوراق النقدية كانت في وضع الاستعداد منذ منتصف العام الماضي، فإن البنوك التجارية شهدت مرة أخرى انخفاضاً في مستوى السيولة لديها، وهو ما اضطر البنك المركزي إلى خفض معدل الاحتياطي الإلزامي من 10 في المئة إلى 8 في المئة في مارس 2020. كما خفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساسية إلى 3 نقاط، حسب تقرير البنك المركزي.

وفي شهر أبريل الماضي، عاد البنك إلى الانخفاض مجدداً بمقدار 25 نقطة أساسية وهو السعر الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، إلى 3 نقاط أساسية، وأنزل الاحتياطي الإلزامي من 8 في المئة إلى 6 في المئة، بغرض توليد موارد تمويل جديدة للاقتصاد المحلي، قادرة على تخفيف التأثير المزيج المترتب على جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على النمو.

وكان مدير البنك السابق ووزير المالية الحالي أيمن عبدالرحمن، قد أرجع في تصريح له بأن "النقص النقدي الأخير في البلاد يرجع أساساً إلى تباطؤ الاقتصاد المحلي، نتيجة الإغلاق الذي فرضه وباء كورونا، خاصة في الفترة الممتدة بين مارس ويوليو الماضيين".

وقال "إن توفر السيولة من المتوقع أن يتم بحلول شهر أكتوبر على الأكثر، مع استئناف الأنشطة الاقتصادية"، لكن خبراء الاقتصاد يرجعون الظاهرة إلى "الصعوبات البنوية التي يواجهها النظام المصرفي في ما يتعلق بتعبئة المدخرات واستخدامها، حيث يعتبر



صابر بليدي
صاحب جزائري

الجزائر - يعكس تدخل البنك المركزي لتخفيف اختناق السوق النقدية بعد أشهر من شح السيولة في ظل تصاعد تحذيرات الخبراء من أزمة تمويل خطيرة، ارتباك السلطات في مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط والوباء في وقت يشهد فيه الاحتقان الاجتماعي.

وقررت لجنة عمليات السياسة النقدية التابعة لبنك الجزائر، اللجوء مجدداً إلى خفض سعر الاحتياطي الإلزامي، وهو مستوى الأصول التي يتعين على المؤسسات المصرفية والمالية أن تحتفظ بها مع البنك المركزي، من 6 في المئة إلى 3 في المئة، كما قررت اللجنة تفعيل عمليات إعادة التمويل الرئيسية خلال شهر واحد.

البنك المركزي يقرر خفض سعر الاحتياطي الإلزامي من 6 إلى 3 في المئة، وتفعيل عمليات إعادة التمويل الرئيسية

وحسب بيان للبنك، فإن هذه القرارات جاءت لتعزيز قرارات سابقة اتخذت في أبريل الماضي، حيث تجعل من الممكن للنظام المصرفي أن يعمل على تحرير كميات إضافية من الموارد، وإتاحة موارد إضافية للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي.

وتأتي تدابير السياسة النقدية الجديدة، تفاعلاً مع انكماش السيولة المصرفية، لاسيما مع ظهور أزمة سيولة نقدية خانقة خلال الأسابيع الأخيرة، حيث ذكر البنك في تقرير له خلال شهر جوان الماضي حول الوضعية الاقتصادية في الربع الأول من العام الجاري، بأن "إجمالي السيولة المصرفية استمر في الانحدار خلال العام 2020".

تحرير التجارة والاستثمار سر تعافي الاقتصاد العالمي

خبراء يعارضون كل أشكال القمع والعقوبات التي تزيد من الآثار السلبية

وإفساح المجال أمام المزايا النسبية لكل منهما على أساس المنفعة المتبادلة، واستكشاف حلول للصعوبات المشتركة ورأى فو أنه من المنظور التاريخي، يعد تطور وتغيير النمط العالمي أمراً طبيعياً، ولكن من أجل إنقاذ الاقتصاد العالمي من الضائقة في ظل الوضع الوبائي، من الضروري أن تتوصل جميع الدول إلى توافق وتعاون مع بعضها البعض، وألا تتردد في بذل الجهد والعودة إلى الانفتاح، حيث يتحمل كل منها مسؤولية الحفاظ على كفاءة وسلامة الحكومة الاقتصادية العالمية.



لي كه تشيانغ
التجارة الدولية بحاجة إلى دعم تحرير الاقتصاد بشكل مشترك

وأضاف أن هذا التطور المتزايد يقوم على إيمان حقيقي لدى الصين والدول العربية بالفوائد الكبرى التي يمكن تحقيقها من تعزيز هذه العلاقات، الأمر الذي يؤشر إلى سعي حثيث لتجاوز كل العقبات والحوجز التي يمكن أن تعترض السير قدماً نحو آفاق أوسع من التلاقي والإفادة المتبادلة التي تعتمدها الصين كعبداً أساسياً في علاقاتها مع دول العالم لكي يحتضن الجميع مستقبلاً مشرقاً معاً.

وتطورت اليات التواصل من خلال المنتديات والمعارض واتفاقيات الشراكة الاستراتيجية وغيرها من الوسائط العديدة أو الإلكترونية، وهذا ما يبشر بحصول قفزات أكثر أهمية في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية-الصينية.

من جانبه، أكد الأكاديمي الصيني شانغ جون التخصص في شؤون الاقتصاد الآسيوي في مقالته التي نشرت مؤخراً، أن اقتصاد الصين أثبت قدرته على الصمود على الرغم من الضربة القوية التي تلقاها نتيجة لعمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد -19.

وكتب الأكاديمي الصيني "صحيح أنه لم يرتد بشكل كامل إلى سابق نشاطه لأن بعض الأنشطة، خاصة في قطاع الخدمات، لا يمكن إحيائها ببساطة. ولكن على عكس معظم دول العالم، يبدو من غير المرجح أن تغرق الصين في ركود طويل، خاصة بسبب تحولها الرقمي السريع. فالاقتصاد الرقمي في الصين يشهد نمواً قوياً حتى قبل الجائحة".

وفي هذا الصدد، قال فو تشنغ فانغ، ممثل سوق أبوظبي العالمي في الصين، إنه بعد نجاح الصين في السيطرة على الجائحة، أخذ العالم بزمام المبادرة في توفير قوة دفع جديدة للبلدان والشعوب وخلق فوائد جديدة من خلال توسيع الانفتاح على صناعة الخدمات.

وأضاف أن الغرض من الالتزام بفتح الأسواق والتعاون العالمي هو مشاركة مكاسب التنمية الصينية مع العالم،

الصين السياسية والاقتصادية التي يبشر اتباعها بخلق فرص كثيرة لردم الفجوة الكبيرة التي تركتها الجائحة في مسيرة التنمية العالمية.

وذكر ربا أن كلمات لي التي قال فيها إن "السلام والتنمية والتعاون والتبادل تظل موضوع عصرنا الراهن واتجاهه، ليست شعارات تطلق في الفراغ، بل قواعد أساسية يؤدي الالتزام بها إلى الخروج من القوقعة التي تحاول بعض القوى الكبرى وضع العالم فيها من خلال خلق جدران من الحظر والقمع والعقوبات والتهديدات التي تؤدي إلى زيادة الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد في العالم، وذلك بغية تحقيق أهداف شخصية أو البحث عن مكاسب انتخابية ضيقة، بعيداً عن التفكير في المسار الكلي للاقتصاد العالمي".

وسلط ربا الضوء على أن لي قد ألح إلى مسؤولية كل القوى العالمية في هذا المجال عندما أشار إلى أن "جميع الأطراف تتحمل واجباً إلزامياً بالحفاظ على البيئة العالمية من أجل تحقيق السلام والتنمية، ودعم التعددية، ودعم النظام الدولي، وبيت الأمل والثقة في الشعوب بجميع أنحاء العالم.

ولفت ربا إلى أنه من بين دول العالم التي تهتم الصين بتعزيز العلاقات الاقتصادية معها، تأتي الدول العربية في الطليعة، حيث شهد التعاون الاقتصادي بين الطرفين نمواً لافتاً، سواء على المستوى الجماعي أو على مستوى الدول العربية منفردة،

وذلك في مواجهة موجات التفتت والتعصب وقطع أواصر التواصل في مختلف المجالات بين الشعوب والأمم.

وأشار ربا إلى أن "العناوين الاقتصادية التي تحدث عنها لي في حوار مع قادة الأعمال العالميين شكلت تجسيدا لهذه المبادئ الأساسية التي تعتمدها الصين في علاقاتها مع العالم، ولاسيما في المجال الاقتصادي، حيث تساهم بقوة وتقدم كل التسهيلات الممكنة لإعادة الاقتصاد العالمي إلى سكتته الصحية بعد الصدمة الخطيرة التي تعرض لها.

وأضاف أن الأهم من كل ذلك هو أن لي قدم خارطة طريق تنبئ عن مبادئ



تجارة مقيّدة تخنق الاقتصاد

تراهن الصين على تحرير التجارة العالمية وزيادة الاستثمارات لتسريع تعافي الاقتصاد العالمي حيث يؤكد قادة اقتصاديون أن ذلك، ضروري لاستعادة سلاسل الصناعة والتوريد العالمية، وضمان تعددية حقيقية تضمن الأمن الاقتصادي بعيداً عن القمع والعقوبات لتنشيط الاقتصاد العالمي.

بكين - عززت الصين تحركاتها للمطالبة بمزيد من تحرير الاقتصاد العالمي من القيود بهدف تنمية العوائد التجارية وتسريع التعافي لردم الفجوة الكبيرة التي تركتها الجائحة في مسيرة التنمية العالمية.

وقال رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ إن "التجارة الدولية بحاجة إلى دعم تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار بشكل مشترك، واستعادة سلاسل الصناعة والتوريد العالمية والتبادلات الشعبية على وجه السرعة، لتنشيط الاقتصاد العالمي".

جاء ذلك خلال الحوار الافتراضي الخاص مع قادة الأعمال العالميين الذي استضافه المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخراً.

وخلال الحوار، أعطى رئيس مجلس الدولة الصيني صورة مجملة عن رؤية الصين لحال الاقتصاد العالمي بعد جائحة فيروس كورونا الجديد، كما تحدث عن بعض الحلول اللازمة لتخليص الاقتصاد العالمي من المازق الذي هو فيه، وأجاب على الأسئلة المقلقة التي تخطر ببال رجال الأعمال العالميين. واتفق خبراء ورجال أعمال من مؤسسات عربية وصينية على أن الحوار الذي جاء وسط ظروف صعبة